E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.9/2024/13
24 November 2024
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع التاسع
تونس، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت

مخرجات قمة المستقبل ومسارات التنفيذ في المنطقة العربية

موجز

أسفرت قمة المستقبل، التي عُقدت في نيويورك يومَي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2024، عن اعتماد ميثاق المستقبل ومرفقَيه: التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة. ويشكّل هذا القرار الطموح والعمليّ المنحى التزاماً عالمياً متجدّداً بالتصدي لتحديات عصرنا المعقّدة والمتشابكة عن طريق تعزيز التعددية.

يحدّد الميثاق 56 إجراءً تتناول العوائق المباشرة والهيكلية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وتهيّئ لاتخاذ تدابير تكييفيّة في التعاطي مع التهديدات والفرص العالمية الناشئة. وتسلّط هذه الوثيقة الضوء على الالتزامات الرئيسية في الميثاق، والمسارات التي تؤدي إلى تنفيذها في المنطقة العربية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- التنمية المستدامة وتمويل التنمية	10-5	3
ثانياً- السلام والأمن الدوليان	14-11	5
ثالثاً- العلم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي	20-15	6
رابعاً- الشباب والأجيال المقبلة	26-21	7
خامساً- إحداث تحوّل في الحوكمة العالمية	31-27	8

مقدمة

1- أسفرت قمة المستقبل، التي عُقدت في نيويورك يومَي 22 و23 أيلول/سبتمبر 2024، عن اعتماد ميثاق المستقبل في قرار الجمعيّة العامة 79/1 المؤرّخ 22 أيلول/سبتمبر 2024، ومرفقَيه: التعاهد الرقمي العالمي (المرفق الأوّل)، وإعلان الأجيال المقبلة (المرفق الثاني). ويشكّل هذا القرار الطموح والعمليّ المنحى التزاماً عالمياً متجدداً بالتصدي لتحديات عصرنا المعقدة والمتشابكة عن طريق تعزيز التعددية. ويشكّل الميثاق، في سياق تغيّر المناخ، والتوترات الجيوسياسية، وعدم المساواة، والاضطرابات التكنولوجية التي تعيد تشكيل المجتمعات، مخطّطاً لبناء مستقبل أكثر أماناً وسلاماً وعدلاً ومساواةً وشمولاً واستدامةً وازدهاراً.

2- ويحدّد الميثاق 56 إجراءً تعالج الحواجز المباشرة والهيكلية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وتهيّئ لاتخاذ تدابير تكييفيّة في التعاطي مع التهديدات والفرص العالمية الناشئة. وتندرج هذه الإجراءات ضمن خمسة مجالات حاسمة هي: التنمية المستدامة وتمويل التنمية؛ السلام والأمن الدوليان؛ العلم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي؛ الشباب والأجيال المقبلة؛ إحداث تحوّل في الحوكمة العالمية.

3- وفي حين تقع مسؤولية تنفيذ هذه الإجراءات بشكل أساسي على الدول الأعضاء، يتطلّب الوفاء بوعد ميثاق المستقبل تعاوناً مكثفاً بين الجهات الفاعلة على الصُعُد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، حيث تتيح العمليات الحكومية الدولية المتعدّدة فرصاً لدفع الجهود قُدُما. ومنظومة الأمم المتحدة على أهبّة الاستعداد لدعم الدول الأعضاء في التنفيذ. ومن المقرّر إجراء استعراض للتنفيذ في الدورة الثالثة والثمانين للجمعية العامة في عام 2028.

4- وتسلّط هذه الوثيقة الضوء على الالتزامات الرئيسية في الميثاق، والمسارات التي تؤدي إلى تنفيذها في المنطقة العربية.

أولاً- التنمية المستدامة وتمويل التنمية

5- يتقدم العالم في تحقيق خطة التنمية المستدامة بخطى شديدة البطء لا تسمح بتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. حتى أنّ بعض المؤشرات الرئيسية تراجعت إلى ما دون خطوط الأساس لعام 2015: فقد ازداد الفقر والجوع وعدم المساواة، ويتعرّض ملايين الأشخاص للإهمال. وفي الوقت نفسه، يفرض تغيّر المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، وتحديات بيئية أخرى مخاطر جسيمة على المستقبل.

6- وفي هذا السياق، يتعهد ميثاق المستقبل بتسريع الجهود نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التأكيد على أنها خارطة الطريق العالمية للتغلّب على الأزمات المتعددة والمترابطة التي تواجه العالم، وتأمين مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة. ويركّز على مجالات رئيسية على غرار مضاعفة الجهود للقضاء على الفقر والجوع، واتخاذ إجراءات مناخية فعّالة، وحماية البيئة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ويتضمن الميثاق تعهّدات بسدّ النقص في تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وتعزيز جهود النظام المتعدّد الأطراف من أجل التنفيذ الكامل لخطة عام 2030.

7- وتشمل الإجراءات المحدّدة المنصوص عليها في الميثاق ما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير شاملة ومصمّمة خصيصاً للقضاء على الفقر بوسائل منها استراتيجيات التنمية الريفية والاستثمارات والابتكارات في القطاع الاجتماعي، وخاصة التعليم والصحة؛ وإنشاء نظم لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، تتّسم بالاستدامة والتجاوب مع الصدمات؛

(ب) سدّ فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية باعتماد استراتيجية متعدّدة الجوانب، بما في ذلك اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بشأن خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، وزيادة حجم الالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، وتعزيز التعاون الضريبي الدولي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ج) دعم البلدان النامية لتحفيز زيادة استثمارات القطاع الخاص في التنمية المستدامة، بطرق منها تعزيز آليات وشراكات التمويل الشاملة للجميع والمبتكرة وتهيئة بيئة تنظيمية واستثمارية محلية ودولية أكثر تمكيناً، ومن خلال الاستخدام المحفِّز للأموال العامة؛

(د) التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، عن طريق زيادة الاستثمار بشكل كبير لسدّ الفجوة بين الجنسين، وإجراء إصلاحات لضمان المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتدابير أخرى؛

(هـ) توسيع نطاق الجهود لمكافحة تغيّر المناخ وتنفيذ اتفاق باريس، بطرقٍ شتى منها مضاعفة تمويل التكيّف مع المناخ، وتفعيل ترتيبات التمويل لتحمّل الخسائر والأضرار، وضمان حماية كلّ شخص على وجه الأرض من خلال أنظمة الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة بحلول عام 2027.

مسارات التنفيذ في المنطقة العربية

8- يتطلّب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتمويل من البلدان العربية، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، تعميم النُهُج المناصِرة للفقراء في صنع السياسات، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة لضمان عدم إهمال أحد. ولا بدّ من مراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين وتغيّر المناخ، وتعزيزها. ومن الملحّ أيضاً وضع أُطُر تمويل وطنية متكاملة تربط بين تعبئة الموارد والنتائج الإنمائية. ويمكن للدول الأعضاء أن تستفيد من خبرة وكالات الأمم المتحدة لدعم هذه المساعي.

9- وللعمل الإقليمي قيمة خاصة في الجهود الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرّب الضريبي، وتحسين التجارة، وتعزيز التعاون الضريبي الفعّال. ويمكن لتجميع الموارد والجهود أن يساهم أيضاً في عمليّة التحويل، إذ تتيح الصناديق الإقليمية مسارات تنفيذ ممكنة للمنطقة للنهوض بالأولويات الرئيسية، على غرار الحماية الاجتماعية أو الأمن الغذائي، وكذلك إطلاق منصات تبادل المعرفة حول النوع الاجتماعي وتغيّر المناخ.

10- ويحدّد الميثاق أحداثاً ومسارات رئيسية تتيح فرصاً للمفاوضين الإقليميين للدفاع عن المواقف المشتركة، على غرار إصلاح منظمة التجارة العالمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (2025)، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (2025)، والمؤتمر السنوي للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

ثانياً- السلام والأمن الدوليان

11- يشهد الوضع الأمني العالمي تحوّلاً كبيراً، ينذر بمخاطر عديدة تشمل تهديدات جديدة للسلام الدولي، وانتهاكات لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وارتفاعاً في أخطار الحروب بالأسلحة النووية والتكنولوجيات الجديدة.

12- وبناء على ما تقدّم، يتضمّن ميثاق المستقبل عدة إجراءات لتعزيز السلام والأمن العالميين. وقد أعادت الدول الأعضاء التأكيد على التزاماتها ببناء مجتمعات سلميّة وشاملة وعادلة، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وضمان حماية الأشخاص المعرّضين للمخاطر في المناطق المتأثرة بالصراعات. ويشدد الميثاق كذلك على أهمية القانون الدولي والتعاون الدولي على صون السلام والأمن والتكيّف مع الأشكال الجديدة للصراع ولتكنولوجيات الحرب، والحاجة إلى تجديد التركيز على دور النساء والشباب في بناء السلام.

13- وتشمل الإجراءات المحدّدة المنصوص عليها في الميثاق ما يلي:

(أ) ضمان إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية والمساعدات بشكل آمن وسريع ودون عوائق إلى المناطق المتأثرة بالصراع، وزيادة الدعم المقدّم إلى البلدان التي تواجه حالات طوارئ إنسانية؛

(ب) وفاء الدول الأعضاء بالتزامها بالامتثال للقرارات ودعم ولاية محكمة العدل الدوليّة؛

(ج) تكييف عمليات السلام للاستجابة على نحوٍ أفضل إلى التحديات والوقائع، وذلك بعدة طرق من ضمنها استعراض جميع أشكال عمليات السلام من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، لتطوير استجابات أكثر مرونة مصمّمة خصيصاً لمواجهة التحديات القائمة والناشئة والمستقبلية؛ وضمان إشراك البلدان المضيفة في التخطيط المبكر لعمليّات الانتقال في سياق عمليات السلام؛

(د) تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة، لمنع ومكافحة الإرهاب والجريمة الدولية المنظّمة، والتدفقات المالية غير المشروعة، وذلك بشتّى الطرق منها الاتفاقيات الدولية الشاملة لتأطير هذه الجهود؛

(هـ) تقييم المخاطر الحالية والمحتملة المرتبطة بالتطبيقات العسكرية للتكنولوجيات الجديدة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، مع زيادة التعاون الدولي للاستفادة من الفرص التي يتيحها الابتكار التكنولوجي.

مسارات التنفيذ في المنطقة العربية

14- إلى جانب إنهاء القتال في البلدان العربية المتأثرة بالصراعات، لا بدّ من معالجة الأسباب الجذرية للعنف ولأوجه الضعف المؤسسي والاجتماعي. ويتطلب هذا الأمر اعتماد نهج متعدّد التخصّصات في صنع السياسات في المنطقة لتعزيز المساواة والحدّ من التوترات. ومن المفيد أيضاً استخدام نُظُم التنبّؤ والإنذار المبكر. وتجدر الإشارة إلى أنّ الإصلاحات الرامية إلى تقوية المؤسسات، ومكافحة الفساد، وتحسين الشفافية والمساءلة بالغة الأهمية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ومعالجة المظالم التي تغذي عدم الاستقرار والعنف، وحلّها بشكل عادل.

ثالثاً- العلم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي

15- في العلم والتكنولوجيا والابتكار إمكانيّة لدفع التحوّلات الجذريّة وتسريع التنمية المستدامة. وللاستفادة من هذه الإمكانيّة، ينبغي اتخاذ خطوات جريئة وطموحة وحاسمة لسدّ الفجوات الآخذة في الاتساع، داخل البلدان وفيما بينها. وينبغي، في الوقت نفسه، التخفيف من المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن التكنولوجيات الجديدة، ومن ضمن هذه المخاطر تعميق الفجوات، والتمييز، والتأثير سلباً على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

16- واستجابةً لذلك، يلتزم ميثاق المستقبل بالاستفادة من الفرص التي يتيحها العلم والتكنولوجيا والابتكار لضمان تحقيق فوائد للجميع، مع التركيز على زيادة فرص وصول البلدان النامية وزيادة المكاسب التي يمكن أن تحقّقها، والحدّ من عدم المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان للجميع. ومن العناصر الهامة لتحقيق مستقبل مستدام تعزيز الحوكمة الرقمية، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي الأخلاقي.

17- وتشمل الإجراءات المحدّدة المنصوص عليها في الميثاق ما يلي:

(أ) الاسترشاد بمبدأ الإنصاف وتعزيز الاستخدام الأخلاقي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، عن طريق تشجيع تنقّل المواهب وتبادلها، ودعم البلدان النامية لمنع هجرة الأدمغة؛

(ب) سدّ الفجوات في العلم والتكنولوجيا والابتكار بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية عن طريق زيادة تمويل البحوث، والاستثمار في بناء القدرات، ودعم سياسات العلوم والابتكار المفتوحة، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الناشئة داخل البلدان النامية؛

(ج) الاستفادة القصوى من العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجالي المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، من خلال ضمان إنشاء أطر عمل أخلاقية متينة للبحوث، وإدماج منظور حقوق الإنسان في العمليات التنظيمية، وتذليل العوائق التي تحول دون الوصول إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار والمشاركة فيها، والتصدي للتحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي المرتبطة بالتكنولوجيا؛

(د) تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار في عملها، لأغراض منها التخطيط، والاستشراف الاستراتيجي، ورصد التقدم المحرز في سد الفجوات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

18- والتعاهد الرقمي العالمي المرفق بالميثاق هو أول إطار عالمي شامل للتعاون الرقمي وحوكمة الذكاء الاصطناعي. ويلتزم التعاهد بضمان تصميم التكنولوجيا واستخدامها وإدارتها على نحوٍ يستفيد منه الجميع، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للتنمية والمساواة وحقوق الإنسان. ويتضمن التعاهد التزامات من قادة العالم بالسعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) سد الفجوات الرقمية وتسريع مساهمات التكنولوجيا في التنمية؛

(ب) ضمان شمول الجميع بالاقتصاد الرقمي والاستفادة منه؛

(ج) تعزيز التوصل إلى فضاء رقمي شامل للجميع ومفتوح وآمن يحترم حقوق الإنسان ويحميها ويعزّزها؛

(د) اتباع نُهج لإدارة البيانات تتسم بالمسؤولية والإنصاف وتتيح إمكانيّة تبادل المعلومات؛

(هـ) تحسين الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي بما يحقّق صالح البشرية.

مسارات التنفيذ في المنطقة العربية

19- يتضمّن التعاهد الرقمي العالمي العديد من الإجراءات ذات الأولوية للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، منها اتخاذ تدابير لتحسين الاتصال، وعقد اجتماعات لأصحاب المصلحة لضمان مساحات إلكترونية آمنة للجميع، وتعزيز البيانات المفتوحة وتيسير الوصول إليها، والمشاركة في حوار عالمي بشأن السياسات المتعلّقة بالذكاء الاصطناعي.

20- ويوفّر عدد من المبادرات الإقليمية منصاتٍ للتعاون، منها مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، وهو هيئة عليا تابعة لجامعة الدول العربية تركّز على حوكمة الإنترنت والاتصال والأمن السيبراني، وقد اعتمدت الأجندة الرقمية العربية 2023-2033 إطاراً مشتركاً. وتعمل الهيئات الفنية، على غرار المركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني، على تعزيز التكامل الإقليمي، مع تعزيز تنفيذ برامج أمن المعلومات.

رابعاً- الشباب والأجيال المقبلة

21- الجيل الحالي من الأطفال والشباب هو الأكبر عدداً في التاريخ. والأطفال والشباب هم عوامل التغيير الإيجابي، لكنّ الملايين منهم يواجهون عقبات هائلة تمنعهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ولا بدّ من معالجة الفقر، وأوجه القصور في النُظُم التعليمية، وعدم إعمال حقوق الإنسان، وانعدام الفرص الاقتصادية لتمكين الأطفال والشباب من تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

22- ومن الضروري أن يراعي واضعو السياسات احتياجات الأجيال المقبلة في الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الحاضر. فحماية الكوكب، وكفالة حقوق الإنسان، وضمان استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية أمور ضرورية لتأمين مستقبل مستدام للأجيال المقبلة. ويؤكد ميثاق المستقبل على الحاجة إلى الاستثمار في الشباب، وتحسين إدماجهم الاجتماعي، وإتاحة فرص لتمثيلهم في عمليات صنع القرار.

23- وتشمل الإجراءات المحدّدة المنصوص عليها في الميثاق ما يلي:

(أ) إدماج احتياجات الشباب وأولوياتهم في استراتيجيات التنمية على جميع المستويات، وزيادة الاستثمار في الخدمات الأساسية التي تعنيهم، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة وتحسين فرص التعليم وتنمية المهارات؛

(ب) إيجاد فرص العمل وسُبُل العيش اللائقة للشباب، ولا سيّما تمكين رواد الأعمال الشباب ودعمهم؛

(ج) إنشاء آليات على المستوى الوطني للتشاور مع الشباب وتوفير فرص مجدية لمشاركتهم في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات، ودعم المنظمات التي يقودها الشباب، وتعزيز الحوارات والشراكات بين الأجيال؛

(د) توسيع نطاق مشاركة الشباب على المستوى الدولي، من خلال مشاركتهم الهادفة والشاملة والفعالة في الأمم المتحدة، وتوسيع نطاق المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للشباب، ومطالبة الأمين العام بوضع مقترحات لإشراك الشباب لتنظر فيها الدول الأعضاء.

24- ويتعهّد إعلان الأجيال المقبلة المرفق بالميثاق، وهو أول إعلان من نوعه، بحماية حقوق الأجيال المقبلة ورفاهها. ويتضمّن الإعلان العناصر الرئيسية التالية:

(أ) إدراك أثر الإجراءات الحالية على الأجيال المقبلة؛

(ب) ضمان بيئة صحية ومستدامة واتخاذ إجراءات عاجلة تتعلّق بالمناخ؛

(ج) تعزيز السلام وحقوق الإنسان والمساواة باعتبارها ركائز لنجاح الأجيال المقبلة؛

(د) الاستثمار في التعليم الشامل وفرص التعلم مدى الحياة لتزويد الشباب والأجيال المقبلة بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات الناشئة؛

(هـ) تعزيز تمثيل الشباب في أطر صنع القرار.

مسارات التنفيذ في المنطقة العربية

25- تعتبر الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية التي تصبّ في مصلحة الشباب ضرورية لتمكينهم من المشاركة الكاملة في المجتمع. والتعليم هو من أبرز المجالات التي ينبغي أن تستثمر الحكومات العربية فيها، إذ أنّ معظم هذه الحكومات لا تنفق بشكل كاف على التعليم، مقارنة بالمعايير العالمية. وينبغي أن تعطي النُظُم التعليمية الأولوية لإصلاح المناهج الدراسية لتعزيز تنمية المهارات المطلوبة، وتمكين المتعلّمين مدى الحياة، القادرين على المساهمة في التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق تهدف إلى توليد فرص عمل جيدة، لتمكين الشباب من تحقيق إمكاناتهم.

26- ولحماية مصالح الأجيال المقبلة، يجب على البلدان وعلى منظومة الأمم المتحدة الاستفادة من العلوم والبيانات والإحصاءات لدعم عمليّات التفكير والتخطيط على المدى الطويل، واستحداث أدوات تطلعيّة طويلة الأجل لتقييم الأثر. ويمكن أن يساهم اقتراح تعيين مبعوث خاص للأجيال المقبلة في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

خامساً- إحداث تحوّل في الحوكمة العالمية

27- يتعرّض النظام المتعدّد الأطراف لضغوط لم يسبق لها مثيل، وقد أصبحت الحاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتنشيط التعاون العالمي. ويجدد ميثاق المستقبل التزام الدول الأعضاء بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بوصفهما أداتين للتصدي للتحديات العالمية، بينما يدعو إلى إجراء إصلاحات تحدِث تغييراً جذريّاً في الحوكمة العالمية، وتقوم على مبادئ الثقة والإنصاف والتضامن والشمول.

28- ويدعو الميثاق إلى إجراء إصلاحات لإسماع صوت البلدان النامية وتحسين تمثيلها ضمن مؤسسات نظام دولي قوي. ويشكّل الاتفاق الأكثر تفصيلاً في إطار الأمم المتحدة بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي.

29- وتشمل الإجراءات المحدّدة المنصوص عليها في الميثاق ما يلي:

(أ) مواصلة الإصلاحات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لجعله أكثر تمثيلاً وشمولاً وشفافيةً وكفاءةً وفعاليةً وديمقراطيةً وخضوعاً للمساءلة، من خلال توسيعه لزيادة طابعه التمثيلي، ودراسة مسألة حق النقض؛

(ب) تعزيز هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام؛ وتوخي الشفافية والشمول في عمليات التعيين، بما في ذلك عن طريق الإقرار بعدم احتكار مواطني أي دولة أو مجموعة من الدول للمناصب العليا؛

(ج) إعلاء صوت البلدان النامية وزيادة تمثيلها ومشاركتها في المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛

(د) تعبئة تمويل إضافي لأهداف التنمية المستدامة من خلال تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وزيادة الموارد من المصارف الإنمائيّة المتعددة الأطراف، وإتاحة خيارات جديدة في التمويل الميسّر للبلدان النامية؛

(هـ) التعجيل بإصلاح الهيكل المالي الدولي للاستجابة للعدد المتزايد من البلدان التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحمّلها، من خلال ضمان تنسيق الجهود لتحسين عمليات إعادة هيكلة الديون، وتشجيع استخدام بنود رهن السداد بالحالة الاقتصادية للبلد، وتيسير استخدام آليات مبتكرة مثل مقايضة الديون؛

(و) وضع مقاييس للتقدّم في مجال التنمية المستدامة، تكمّل الناتج المحلي الإجمالي وتتجاوزه، لإعطاء فكرة عن التقدّم المحرَز في مجال المساهمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الرفاه.

مسارات التنفيذ في المنطقة العربية

30- يمكن أن تعزّز الدول العربية نفوذها في المفاوضات العالمية باستخدام المنصات الإقليمية لتنسيق المواقف المشتركة، وذلك قبل انعقاد المنتديات الرئيسية للإصلاح. وفيما يتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن، يشجّع الميثاق على تقديم نماذج إصلاحيّة، ويفتح الباب أمام المناقشات في قضيّة تمثيل المجموعات عبر الإقليمية، مثل الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

31- وفيما يتعلق بإصلاح الهيكل المالي الدولي، يمثّل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية أكبر فرصة للضغط من أجل إجراء تغييرات في العام المقبل. ولا بدّ لإعلاء صوت المنطقة من اتخاذ مواقف مشتركة بشأن إعادة هيكلة الديون وإصلاحها، والتغييرات في نماذج حوكمة المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، وتمويل المناخ، وقضايا أخرى ذات صلة، لا سيما عندما يكون التنسيق مع الشركاء خارج المنطقة ممكناً.